

ما المقصود بـ 'ثنائية الجنس'؟

إن المواقف التمييزية لا يمكن أبداً أن تبرر انتهاكات الحقوق، ومنها العلاج القسري، وانتهاكات الحق في السلامة الجسدية. وعلى الدول مكافحة القوالب النمطية الضارة والتمييز بدلا من دعمها. وهذه الإجراءات يمكن أن تبرر، في بعض الأحيان، على أساس فوائد صحية مزعومة، ولكنها غالباً ما تطرح على أساس أدلة ضعيفة، ودون مناقشة الحلول البديلة التي تحمي السلامة الجسدية وتحترم الحرية.

والمؤسف أن بعض المعتقدات والضغوط المجتمعية كثيراً ما تصدر عن الأطباء، وكذلك عن أهل الأطفال ثنائيي الجنس الذين يمكن أن يشجعوا و/أو يوافقوا على هذه الإجراءات، رغم انتفاء وجود أي حتمية أو ضرورة طبية أو أي حاجة عاجلة، ورغم أن هذه الإجراءات يمكن أن تخالف معايير حقوق الإنسان. وغالباً ما تعطى الموافقة في عدم وجود معلومات عن الآثار القصيرة والطويلة الأجل لمثل هذه العمليات الجراحية، وعدم وجود اتصال مع الأقران، ومنهم البالغون ثنائيي الجنس وأسرهم.

ويؤكد الكثيرون من البالغين ثنائيي الجنس الذين تعرضوا لمثل هذه العمليات الجراحية وهم أطفال ما شعروا به من خجل ووصم وهم يحاولون إخفاء سمات ثنائية جنسهم، فضلاً عن معاناتهم الجسدية والعقلية البالغة، ومن ذلك ما ينجم عن الندوب المنتشرة والمؤلمة. ويشعر كثيرون أيضاً بأنهم أقحموا في فئات جنسية وجنسانية لا تلائمهم.

ولا بد من منع هذه العمليات الجراحية أو هذا العلاج غير الضروريين طبيًا وغير المطلوبين، نظراً إلى طبيعتهما التي لا رجعة فيها، وإلى أثرهما على السلامة الجسدية والحرية. ويجب أن يحصل الأطفال ثنائيي الجنس وأسرهم على المشورة والدعم المناسبين، بما في ذلك من الأقران.

التمييز

كثيراً ما يتعرض الأشخاص ثنائيي الجنس للتمييز والإيذاء إذا شاع أنهم ثنائيي الجنس، أو إذا اعتبروا مخالفيين للمعايير الجنسانية. إن قوانين مناهضة التمييز لا تحظر عادة التمييز ضد الأشخاص ثنائيي الجنس، بل تتركهم فريسة للممارسات التمييزية في مختلف الحالات، بما في ذلك الحصول على الخدمات الصحية، والتعليم، والخدمات العامة، والعمل، والرياضة.

وغالباً ما يفتقر العاملون في مجال الرعاية الصحية إلى ما يلزمهم من التدريب والمعرفة والفهم الذي يساعدهم على مراعاة الاحتياجات الصحية الخاصة بالأشخاص ثنائيي الجنس، وتوفير الرعاية الصحية المناسبة، واحترام حرية وحقوق الأشخاص ثنائيي الجنس في السلامة الجسدية والصحة.

يولد ثنائيي الجنس بخصائص جنسية (هما في ذلك الأعضاء التناسلية، والغدد التناسلية، والأماط الكروموسومية) لا تتوافق مع التصورات الثنائية المعروفة لجسد الذكر أو الأنثى. وثنائية الجنس مصطلح شامل يستخدم لوصف طائفة واسعة من الاختلافات الجسدية. وفي بعض الحالات تكون سمات ثنائية الجنس واضحة عند الميلاد، وفي حالات أخرى لا تظهر إلا عند البلوغ. وبعض اختلافات ثنائية الجنس الكروموسومية قد لا تظهر بدنياً على الإطلاق.

ويقول الخبراء إن ما بين ٠,٠٥ في المائة و ١,٧ في المائة من السكان يولدون حاملين لسمات ثنائية الجنس - والتقدير الأعلى يماثل عدد ذوي الشعر الأحمر.

وتتعلق ثنائية الجنس بخصائص جنسية بيولوجية، وهي مختلفة عن الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية للشخص. وثنائيي الجنس قد يكون شخصاً سوياً، أو مثلياً، أو مثلية، أو مزدوج الميل الجنسي، أو عديم الجنس، وقد يعتبر أنثى، أو ذكراً، أو كليهما، أو لا هذا ولا ذاك.

إن ثنائيي الجنس من الأطفال والبالغين، بسبب اختلاف أجسادهم، كثيراً ما يتعرضون للوصم ولانتهاكات متعددة لحقوق الإنسان، ومنها انتهاكات لحقوقهم في الصحة والسلامة الجسدية، وعدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة، والمساواة وعدم التمييز.

السلامة الجسدية

أصبح من الشائع إخضاع الأطفال ثنائيي الجنس لعمليات جراحية وإجراءات أخرى غير ضرورية، في محاولة لجعل مظهرهم متفقاً مع القوالب النمطية الجنسانية الثنائية.

إن هذه الإجراءات، التي غالباً ما تكون بلا رجعة، يمكن أن تتسبب في دوام العقم، والأم، ولسلس البول، وفقد الإحساس الجنسي، والمعاناة العقلية مدى الحياة، بما في ذلك الاكتئاب. إن هذه الإجراءات، التي تتخذ عادة دون الحصول على موافقة تامة وحررة ومستنيرة من الشخص المعني، الذي غالباً ما يكون في سن صغيرة للغاية تجعله بعيداً عن اتخاذ القرار، يمكن أن تنتهك حقوق هؤلاء الأشخاص في السلامة الجسدية، وعدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة، وأن تكون حياتهم خالية من الممارسات الضارة. وغالباً ما تبرر هذه الإجراءات بمعايير ثقافية وجنسانية ومعتقدات تمييزية بشأن ثنائيي الجنس وإدماجهم في المجتمع.

« حظر التمييز على أساس سمات ثنائية الجنس أو خصائصها أو حالتها، بما في ذلك في مجال التعليم، والرعاية الصحية، والعمل، والرياضة، والحصول على الخدمات العامة، ومعالجة هذا التمييز من خلال مبادرات مناهضة التمييز ذات الصلة.

« التأكد من التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان للأشخاص ثنائيي الجنس ومحاكمة مرتكبيها المدعين، وحصول ضحايا هذه الانتهاكات على الانتصاف الفعال، بما في ذلك الجبر والتعويض.

« يتعين على الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان بحث ورصد حالة حقوق الإنسان للأشخاص ثنائيي الجنس.

« سنّ قوانين تنص على تيسير إجراءات تعديل بيانات نوع الجنس في شهادات ميلاد الأشخاص ثنائيي الجنس ومستنداتهم الرسمية.

« تزويد موظفي الرعاية الصحية بالتدريب على الاحتياجات الصحية وحقوق الإنسان للأشخاص ثنائيي الجنس، وعلى تقديم المشورة والرعاية المناسبة إلى الأهل والأطفال ثنائيي الجنس، مع احترام حرية الشخص ثنائيي الجنس وسلامته الجسدية وخصائصه الجنسية.

« التأكد من حصول أعضاء السلطة القضائية، وموظفي الهجرة، وموظفي إنفاذ القوانين، والعاملين في الرعاية الصحية، والمدرسين، وغيرهم من المسؤولين والموظفين على تدريب في مجال احترام الأشخاص ثنائيي الجنس ومعاملتهم معاملة متساوية.

« التأكد من مشاوره الأشخاص ثنائيي الجنس ومنظماتهم ومشاركتهم في إجراء الأبحاث ووضع التشريعات والسياسات التي تؤثر على حقوقهم.

وسائل الإعلام:

« تضمين التغطية الصحفية والتلفزيونية والإذاعية آراء الأشخاص ثنائيي الجنس وجماعاتهم.

« تقديم صورة موضوعية ومتوازنة عن الأشخاص ثنائيي الجنس وشواغلهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

« عدم طرح افتراضات تتعلق بالميل الجنسي أو الهوية الجنسية للأشخاص ثنائيي الجنس.

أنت وأصدقائك وسائر الأفراد يمكنكم أيضاً إحداث تغيير:

« عبّروا عن آرائكم بشجاعة عند رؤيتكم لأي شكل من أشكال التمييز أو العنف ضد الأشخاص ثنائيي الجنس.

« تذكروا أن الأشخاص ثنائيي الجنس يمكن أن يكون لهم أي ميل جنسي أو هوية جنسانية.

ويصطدم بعض الأشخاص ثنائيي الجنس أيضاً بالعوائق والتمييز إذا رغبوا في تعديل بيانات نوع الجنس في شهادات الميلاد والمستندات الرسمية أو احتاجوا إلى ذلك.

ويواجه الرياضيون ثنائيي الجنس مجموعة معينة من العوائق. فهناك حالات عديدة لرياضيات ثنائيي الجنس أقصين عن المسابقات الرياضية على أساس سمات ثنائية الجنس فيهن. غير أن ثنائية الجنس في حد ذاتها لا تأتي بأداء أفضل، في حين أن هناك اختلافات جسدية أخرى تؤثر في الأداء، كالطول وتنمية العضلات، لا تتعرض لمثل هذا الفحص وهذه القيود.

الحماية والإنصاف

لا بد من حماية الأشخاص ثنائيي الجنس من انتهاكات حقوقهم. وعند وقوع هذه الانتهاكات، يتعين التحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها المدعين. ولا بد من حصول الضحايا على الانتصاف الفعال، بما في ذلك الجبر والتعويض.

ويتعين أيضاً مشاوره الأشخاص ثنائيي الجنس في وضع التشريعات والسياسات التي تؤثر على حقوقهم.

التطورات الإيجابية

في عام ٢٠١٣ اعتمدت أستراليا قانون تعديل التمييز الجنسي (الميل الجنسي والهوية الجنسية وحالة ثنائية الجنس) - وهو أول قانون يتضمن حالة ثنائية الجنس باعتبارها سبباً قائماً بذاته محظوراً للتمييز. وأجرى مجلس الشيوخ الأسترالي أيضاً تحقيقاً رسمياً في التعقيم غير الطوعي أو القسري للأشخاص ثنائيي الجنس.

وفي عام ٢٠١٥ اعتمدت مالطة قانون الهوية الجنسية والتعبير الجنسي والخصائص الجنسية - وهو أول قانون يحظر العمليات الجراحية والعلاج فيما يتعلق بالخصائص الجنسية للقصر دون موافقة مستنيرة. ويحظر القانون أيضاً التمييز على أساس الخصائص الجنسية.

نقاط العمل

الدول:

« حظر العمليات الجراحية والإجراءات غير الضرورية طبياً فيما يتعلق بالخصائص الجنسية للأطفال ثنائيي الجنس، وحماية سلامتهم الجسدية، واحترام حريتهم.

« التأكد من حصول الأشخاص ثنائيي الجنس وأسرتهم على المشورة والدعم المناسبين، بما في ذلك من الأقران.